تحرك عاجل

الإفراج عن نواف الهندال بكفالة

في 25 مارس/ آذار أطلق سراح الناشط الكويتي في مجال حقوق الإنسان نواف الهندال -بكفالة ووجهت إليه تهمة "التجمع غير القانوني". وأفرج عن عشرة آخرين معه بكفالة كذلك. وقد تم إطلاق سراح خمسة معتقلين غيرهم بكفالة وهم يواجهون اتهامات أخرى.

تم الإفراج عن نواف الهندال و 10 رجال آخرين بكفالة في مساء يوم 25 مارس/ اذار. وقد وجهت إليهم تهمة "المشاركة في مظاهرة غير قانونية"، وتمت إحالة قضاياهم إلى محكمة الجنح. ولم يتم تحديد موعد لمحاكمتهم. كما حظر سفر نواف الهندال ، و يبدو أن هذه الخطوة من جانب السلطات الكويتية لإسكاته، إذ من المقرر أن يتكلم في الدورة ال29 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف بعد ثلاثة أشهر.

و في 23 مارس/ اذار ألقي القبض على نواف الهندال وأثناء ذلك ضربه خمسة من ضباط الأمن على ظهره. واقتيد، مع تسعة رجال آخرين، إلى عربة نقل حيث تعرض للضرب مرة أخرى ثم اقتيد إلى إدارة التحقيقات الجنائية في السالمية، شمال شرق محافظة حولي. وبينما كانوا محتجزين هناك، لم يتمكن أي من الأشخاص 11 التواصل مع أسرهم أو محاميهم. ويعاني نواف الهندال من الصداع النصفي بسبب ارتفاع ضغط الدم الذي يتعاطى دواءه كل يوم. وعندما اكتشفت عائلته مكان احتجازه سلمت دواءه إلى إدارة التحقيقات الجنائية لكن لم يتم تمريره له إلا في اليوم التالي.
وجهت النيابة العامة إلى خمسة رجال آخرين تهمة "التآمر للتخطيط لمظاهرة" و "المشاركة في مظاهرة غير قانونية".
وأفرج عنهم في 26 مارس/ اذار بكفالة قدرها ألف دينار كويتي (حوالي 3330 دولار أمريكي) لكل منهم، وأحيلت قضاياهم إلى محكمة الجناية.

يرجى الكتابة فورا باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الأصلية:

- لحث السلطات الكويتية على إسقاط التهم الموجهة إلى نواف الهندال -و15 رجلاً كانوا معتقلين معه؛
- لمطالبتها بإصدار أمر بإجراء تحقيق مستقل في ضرب نواف الهندال والمتظاهرين الآخرين وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة؛
- لحثها على إلغاء جميع التشريعات التي تجرم الحق في حرية التعبير، وعلى احترام هذا الحق وحمايته وضمان أن قواتها الأمنية تتبع المعايير الدولية للشرطة في كافة المظاهرات التي تقام في الكويت.

يرجى إرسال المناشدات قبل 12 مايو/ أيار 2015 إلى:

أمير دولة الكويت
سمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح
الديوان الأميري، صندوق البريد: 1- الصفاة
13001، الكويت
فاكس: 22430559 965+
البريد الإلكتروني: amirsoffice@da.gov.kw
صيغة المخاطبة: صاحب السمو

النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الداخلية

سمو الشيخ خالد الحمد الصباح
وزارة الداخلية
ص. ب. 6، الصفاة، 1300- الكويت
فاكس 6570 2249 965+

البريد الإلكتروني: info@moi.gov.kw
صيغة المخاطبة: معالي الوزير

ونسخ إلى:
رئيس
اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان
مجلس الأمة
ص. ب. 12500- الشامية 71655، الكويت
فاكس: 22436331 965+
البريد الإلكتروني: ipu- grp@kna.kw
(في رأس الخطاب: لعناية/ رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان)

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الديبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني صيغة المخاطبة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

مزيد من المعلومات: https://www.amnesty.org/en/documents/mde17/1303/2015/en/

تحرك عاجل

الإفراج عن نواف الهندال بكفالة

معلومات اضافية

زادت السلطات الكويتية القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع وسجنت المنتقدين الذين عبروا عن معارضتهم باستخدام وسائل الإعلام الاجتماعي.

نواف الهندال ناشط معروف في مجال حقوق الإنسان وقد أسس منظمة ووتش الكويت لحقوق الإنسان في أوائل ديسمبر/ كانون الاول 2014. وكان قد اعتقل في 23 مارس/ اذار بينما كان يراقب مظاهرة سلمية نظمتها جماعات المعارضة الكويتية تدعو إلى إجراء إصلاحات تشمل "التمسك بحرية التعبير والتجمع المكفولة بالدستور "، و" الإفراج عن سجناء الرأي "و" إلغاء سحب المواطنة الظالم والانتقامي لدوافع سياسية ". وفي أثناء القبض على نواف الهندال تعرض للضرب وصودر هاتفه. كما تم اعتقال خمسة عشر رجلاً غيره.

وفي يناير/ كانون الثاني 2015، كان نواف الهندال في جنيف لحضور الكويت من قبل الفريق العامل لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعني بالمراجعة الدورية الشاملة، وبينما كان هناك علم أن مذكرة لاعتقاله قد صدرت في 27 يناير/ كانون الثاني. بيد أن السلطات سحبت المذكرة في 31 يناير/ كانون الثاني.

خلال المراجعة الدورية الشاملة، قدمت الدول المراجعة الإحدى عشرة توصيات من بينها دعوة الكويت لضمان الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع؛ وهذا يشمل تعديل قانون العقوبات وغيره من التشريعات المتعلقة بوسائل الإعلام والإنترنت لجعلها تتماشى مع المعايير الدولية ويشمل كذلك "حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمدونين ضد الاضطهاد والتحرش". وعلى الكويت أن تقدم بياناً عن استجابتها لهذه التوصيات خلال الدورة ال29 لمجلس حقوق الإنسان في يونيو/ حزيران 2015.

والكويت دولة طرف في معاهدات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشمل هذان العهدان الحق في حرية التعبير، بما في ذلك "حرية التماس وتلقي ونقل المعلومات والأفكار من جميع الأنواع، دونما اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى من اختياره، "المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة 19. وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات مما هو وارد على التوالي في المادتين 21 و22 من العهد الدولي المذكور.

مزيد من المعلومات عن التحرك العاجل: 70/15 رقم الوثيقة: 17/1354/2015 تاريخ الاصدار: 31 مارس/ آذار 2015